

إبراهيم بك : ربما تتمكن من إتمام تدقيق بعض القوانين

فغامة الرئيس : مواضع جلسة يوم الاربعاء

اولا القوانين التي يمكن ان ترد للمجلس

الجلسة يوم الاربعاء الساعة الثالثة وانقضت الجلسة الساعة الرابعة ونصف

التفويض : مقال باشا (مريض)

سكرتير المجلس التشريعي

عمر زكي

الجزيرة الرسمية

للمجلس التشريعي

و ١ نيسان سنة ١٩٣٠

صان الثلاثاء في ٣ ذي القعدة ١٣٤٨

مذكرات المجلس التشريعي

عصر الجلسة المنعقدة في ٢٦-٣-١٩٣٠ للدورة فوق المادة للمجلس التشريعي الاردني الاول

الجلسة الثامنة

الدورة فوق العادة للمجلس التشريعي الأردني الأول

التاريخ ٢٦-٣-١٩٥٠

افتتحت الجلسة الثامنة للدورة فوق العادة للمجلس التشريعي الأردني الأول في ٢٦-٣-١٩٥٠ بمصادف يوم الأربعاء الساعة ٣ تحت رئاسة فخامة الرئيس وبحضور أكثرية قانونية .

فخامة الرئيس : أكتدل النصاب القانوني افتتح الجلسة فليتل الضبط فلي الضبط من قبل السكرتير وصدق عليه

شمس الدين بك : يا فخامة الرئيس اسمعوا لي إن أقول كلمتين حول موضوع الجلسة السابقة كان المجلس للوقت قرر لزوم البحث والمباشرة في تدقيق الموازنة العامة في جلسة أول أمس ولكن الأنسي بك اقترح علينا لزوم تأجيل البحث في أمر الموازنة ليوم السبت القادم ووضع اقتراحي أي لزوم تدقيق الموازنة فوراً بالاقتراع وثماناً لستم للمجلس أن اقتراحي هذا رفض بالأكثرية أي تسمة أصوات ضد ثمانية في حين أن اقتراحي كان قبل ب عشرة أصوات ضد تسمة

ولم ينتبه أحد من الزملاء لهذه الغلطة المقصودة لأن الجميع كانوا يعتقدون أن فخامة الرئيس أكبر من أن يغالط المجلس ويعلن نتيجة الاقتراع بصورة معكوسة نزولاً عند مصلحة الحكومة وقد انتبه للأمور كثير من المستمعين الكرام الذين يراقبون المذاكرة بالغلاص ولا يمكنني أن أنكر عليهم يا سيدي الرئيس الانتقادات المرة التي وجهت ضد تصرف الحكومة في المواقف الصعبة ولا سيما الأمور المتعلقة بالمجلس التشريعي

كما وإلى لا أنكر على زملائي الكرام شدة طرم الأمة عليهم لعدم انتباهنا الصغيرة قبل الكبيرة

لأنه لا ينبغي أن الموظف الذي يسي حسن ظن الأمة يمثل هذه الأمور البسيطة ربما كان غير أميناً على مقدرات الأمة لذلك أقترح على زملائي الكرام الاحتجاج على تصرفات رئيس المجلس التشريعي في الجلسة الماضية .

فخامة الرئيس : إن رفع الأيدي كان علناً وعلى ملأ الناس وعلاوة على ذلك كنت رجوتكم مراعاة وتكراراً أن ترفع الأيدي علانياً لتتمكن من عبها والدليل على ذلك كنت أجري معاملة الاقتراع لأجل قضية واحدة ولأجل التثبيت من رأي الأكثرية وأما في هذه المسئلة فاني كنت من المصيرين على الدخول في تدقيق الموازنة وهذا هو رأي الزميل شمس الدين بك فاعللاً الأمر كذلك فكيف أسي لتغيير ما أجده المجلس من الميل ؟

وإذا كنت على فرض غير متبني لمقدار الواقفين والمخالفين على اقتراحك يا شمس الدين بك فإني كنت أنت وأنت صاحب الاقتراح ، ثم ما هي الغاية من سعيي لتأجيل أي معصاة لي منه أنا أكثر من أن يخطر على بالي مثل هذه الأمور ولا يمكن أن أنزل أمعلها

شمس الدين بك : كان بإمكانك عند الأصوات ولكن ثقتنا بفخامتك منعتني من القيام بمثل هذا الأمر

فخامة الرئيس : ما هي غايتي من عدم بيان مقدار الأصوات كما هي :

شمس الدين بك : لأن تأخير المذاكرة بأمر الموازنة هو من مصلحة الحكومة حيث لنها مستقول لنا في آخر أيام المجلس لم يبق معكم إلا المدة القصيرة اسرعوا باتخاذها

محمد بك الأنسي : أرى أن الزميل شمس الدين بك يريد أن يغالط نفسه بالحقيقة على ما يظهر لأن الأعضاء الكرام الذين وافقوا على اقتراحي هم بحيث باشا الأبراهيم ، سعيد باشا الصالبي علاء الدين بك ، توفيق بك ، أبو الهادي ، صالح باشا العوران ، عفة باشا الحسد ، عبد الله بك الكليب ، صديق بك الأنسي ، فطحي بك عبد الهادي ، أي تسمة أصوات ضد ثمانية والأكثر الأعضاء موجودين يمكنه أن يستفسر حقيقة الأمر منهم وأما فيما يتعلق بأرجاء البحث في الموازنة لنهار السبت القادم فليس هو كما يظن شمس الدين بك لأنه أجلسه المحكمة بل هو في مصلحة

تمت الجلسة

هذا الشعب البائس لان الميزانية يراقب عليها حكومة جلالة الملك . ونسوة الامير المعظم يرجع في امر الميزانية الى . ضرورة صاحب الجلالة الريفالزة وكل منا يشعر بان الموازنة يجب ان تكون قائمة على اساس زيادة الانتاج في البلاد وتحسين الحالة الاقتصادية فيها .

وكل من الاعضاء الكرام يشعر بلزوم زيادة مخصصات دائري الزراعة وللمعارف واحداث مدرسة زراعية لتعليم ابناءنا وكل هذه الامور تتطلب اموالا عظيمة ولذلك كان من الضروري ان نؤجل البحث في الموازنة حتى نأخذ موافقة المراقب المالي مبدئياً لنستطيع ان نخدم البلاد خدمة حقيقية .

اذا تأجيل البحث في امر الموازنة كان لمصلحة الشعب لا لمصلحة الحكومة . هذا واجب ان يمر شمس الدين بك باننا وطنيون مثله واننا حريضون على مصلحة الشعب كما هو حريض عليها شمس الدين بك . ان الانبياء بك غلط بحسابه بشأن عدد اعضاء المجلس الذين كانوا بطر في وقت الاقتراع لان مقوله باشا الحمد وعبد الله بك الكليب كانا يجانبني . فان كان الانبياء بك يزيد استثمار غايبها فتمت رجوعها يكسنا السوء الـ منها . فان كانا يجانب الانبياء بك فانا مستعد لاعطاء الترضية فان كان الامر بالعكس فلا يحق له ان يغالط لان المستمعين كان لا يقل عددهم عن المائة بما فيهم الاجانب الغير اردنيين .

اما مسألة الموازنة وزعت علينا قبل اربعة اشهر تقريباً وكل منا درس فصولها وتصور بذهنه ماذا يجب ان يعمل بشأنها .

واما فكرة تأجيل البحث في الموازنة لجلسة السبت القادم كانت فكرة الحكومة لاسباب يعرفها الانبياء بك .

اما مسألة الوطنية فانا لم ادع انني وطني اكثر من الانبياء بك لان هذا الحق من حقوقنا هذا اذا قل ذلك . واما اذا تقاضى عن ذلك فتذكره يرجع لادبه ولذلك ترجي البحث في هذا الامر لحين عودة الزميلين عبد الله بك الكليب وعفلة باشا .

فخامة الرئيس : ارفض كل هذه المطالبات ولا يجني عبي زيدا وعمرو من الناس لاني ارفع ولشرفي من اقدم على امر مخالف للحقيقة .

شمس الدين بك : لا تريد ان يخرج من الصناديق ثمنكم احتراماً زائدًا ولكن تعملون سبباً لتفاجئكم بمثل هذه الانتقادات

فخامة الرئيس : كان الاجدر بحضرة شمس الدين بك ان يتهني الى مثل هذا الخطأ ان وقع شيء من هذا القبيل . كما واني ارجو ان لا يفرغ عن اذهانه ان لا يسب في غاية من التأجيل بل كنت اود التعجيل .

عودة بك القسوس : انني لا افكر قط ان فخامة الرئيس يتنازل لمثل هذا الاسر بل الحق كل الحق علينا لاننا لم نحافظ على النظام الداخلي ونماون فضائته بجميع الاصوات اما اذا وقع شيء من هذا القبيل فهو عبارة عن غلط غير مقصود

فيخامة الرئيس : ورد لنا كتاب من رئاسة الوزراء عرفت بالقرار المزمع بين قبل ديوان تفسير القوانين والانظمة تفسيراً للادة (٣٠) الممدلة من القانون الانبياء بمقتضى تصديق صاحب السمو الملكي الامير عبد الله العظيم سيئوه عليكم السكرتير للاطلاع عليه (ولي)

شمس الدين بك : المفهوم من قرار اللجنة لفي لجنة تفسير القوانين والانظمة ان هناك لجنة فوق المجلس . اعني يوجد هناك مجلس فوق مجلسنا هذا ونحن نعلم وضعنا من القوانين ونفسرها اللجنة المذكورة كيف شأنت اهواءها .

يعني ان اعرف على اي اساس استندت هذه اللجنة في تحريم مناقشة المجلس الحكومة

من جهة مستشارين لا يضرب حسابنا الامير بالامور التي تجري في سبيل الوظيفة التي نجرنا على التفتت على هذه اللجنة بالاعتماد على ما ذكره في القانون

هل يتقبل الشغل السليم ان الامم تحرم من مناقشة حكومتها الحساب في مثل هذه البودات

فان كانت الحكومة شريفة في اعمالها ما الذي يمنعها من ان تسد في وجهنا حق مناقشتها بمثل هذه القرارات الخلة بالتشريع والمنطق والمقول . اقترح على زملائي الكرام ان نحتج على مثل هذا التفسير وان لا نعترف على اية لجنة لما سلطة تحويل القوانين حتى القانون الاساسي بمثل هذه الاساليب لاسيما يصير مصلحة الامة ونرفع احتجاجنا على الاعتاب السنية ليتطلع الملاء على انتم قبل الضيم ولم نقبل ان تكون ككرة قدم بين ارجل المستعمرين .

ابراهيم بك : التفسير الذي صدر من ديوان تفسير القوانين والانظمة صدق عليه من قبل صاحب السلطة العليا سمو الامير المظفر .

شمس الدين بك : سجل باسكتير اقبال ابراهيم بك .

ابراهيم بك : ان سجل او لم يسجل هذا لا يغير شيء من الحقيقة في عودتي على قرار ديوان التفسير انتهى الامر .

فضالة الرئيس : موضوع جلسة اليوم هي القوانين التي سنزود اليها من اللجان وغدا نورد طينا قانون تقرير مصر الاراضي الاميرية .

ابراهيم بك : للمادة الاولى ، يسي هذا القانون تعديل قانون مصر الاراضي الاميرية لسنة ١٩٣٠ ويتضمن به ما يلي : في الجريدة الرسمية .

فضالة الرئيس : موافقين عليها .

فراق المجلس على قولها عينا بالاتفاق ويرفع الايدي .

ابراهيم بك : المادة الثانية ، عدلت المادة الثانية من قانون تقرير مصر الاراضي الاميرية لسنة ١٩٣٠ كما يأتي : .

تقري عارة (الاراضي الاميرية) في هذا القانون تعني الاراضي التي اقيمت الحكومة عليها كاله نوحها وتشمل اي بناء او شجر او اي شيء اخر ثابت في الارض او اي قسم من البحر او الشاطئ .

او النهر او اي حق في الارض او في الماء او عليها .

فضالة الرئيس : موافقين عليها .

فراق المجلس على قولها عينا بالاتفاق .

ابراهيم بك : للمادة الثالثة ، الاراضي التي امتدت بمحولة وسجلت في دفاتر المحولات بهذه الصورة يحق للشخص الذي يثبت الى لجنة الاراضي المحلية انه كان يتصرف فيها قبل قرار المحولة ان يحصل على سند تصرف مجاني عن تلك الارض بشرط ان يثبت الى اللجنة المذكورة انه كان قد زرعها مدة ثلاثة سنوات خلال الخمس سنوات التي سبقت طلب سند التصرف .

وفي حال ما اذا كان الاثبات قاصرا على زرع قسم من الارض فيقتصر حينئذ في اعطاء سند التصرف على ذلك القسم .

عند رفض اللجنة المذكورة الطلب الواقع بداعي عدم البتوث فلطالب الحق في مراجعة لجنة الاراضي المركزية لاتخاذ تدعاه .

في وثقا يولي الذي كان يتصرف في الارض المحولة فيحق لورثته من بعده ان يطالبوا بما ذكره واردف قائلا : فالشروع اذا فقرر ان ارضا محولة لعدم زراعتها وسجلت في سجلات الاراضي . . . الخ .

ولكن نحن نطرحنا الى جميع المحولات التي وقعت في زمن تركيا فلم تر الاقهارات محالين الادارة بشأن محوليتها فقط ولم تر انها سجلت .

وقد المعلوم ان المحولة هي على قسمين (الاول) منها لعدم الزراعة (والثاني) الوفاء بالتصريف في الارض بلا دونة من اصحاب الانتقال ولكن بما انه اذا وقع كالمس بالارض الاميرية بسبب الهلاك من الميول القانوني فانها لا يمكن تسجيلها .

بعض مستوطنين موضوع كذا يحكم زراعتها بل ان المحولة ان تذهب الجبال المحلية وتكون ككرة لعدم

تلكه عنه الاجل

عطاءها ان تصرف بها .

ثم كان في المشروع الاثبات . يجب ان يكون امام مدير الاراضي بصورة تقنية وقول هذا قسماً ولكن لاحظنا ان توديع هذا الامر الى جان خيرين خير من توديعه الى شخص واحد على ان تكون اعضاء اللجنة ثلاثة ينتخبون من قبل رئيس الوزراء حسب قانون سنة (١٩٢٨)

شمس الدين بك : هل يمكننا الاطلاع على هذا القانون ؟

ابراهيم بك : انتم طلبتم المذاكرة في القوانين التي تروى من النجاش

شمس الدين بك : من تألفت هذه اللجان

ابراهيم بك : من الاهالي على ما اعتقد

وفيما نأشأ : اجيب على ما جاء بالمادة الثالثة من قانون مصير الاراضي فيما اذا وجدت ارض نصفها مزروعة والنصف الاخر معطل . فالنصف المزروع يثبت على المصير في ان يشيخ امام اللجنة وما فيها يثبت في القسم الثاني ارى ان يكون مرجع الحيوانات وراشش الريان ومخط رجلم : ولذلك وبناء على قرار مجلس الشورى الهادي الصادر في ذين الحكومة . فالحكومة ارجو جعل الاراضي المعطلة والمجاورة للاراضي المزروعة ان تعطي لاصحابها لا تقاضاها مرصاً وعند الحاجة لا تجازها وذلك بعد اثبات وضع اليد عليها .

شمس الدين بك : طالما الارض تدفع عنها الضريبة بصورة مقطوعة لا يمكن ان يهد بوجه من الوجوه المعطلة .

وفيما نأشأ : ارى ان تعطي الارض الغير مزروعة لا تقاضاها كالحجرات والمواشي وتخصيم النشأ : ولم لا نأخذ المحافظة على الاراضي المزروعة المتطورة لها

شمس الدين بك : كما عرضت ان الاراضي التي هي في المظلمة لا تقبل بالبيع

ابراهيم بك : اولاً اللجنة ان تعطي الاثبات ليدى لجنة الاراضي المحلية بدلاً من مدير

الاراضي ومدد رفض هذه اللجنة غالب الطالب يمكنه ان يراجع اللجنة المركزية الموافقة من مدير الاراضي ومدير المحاسبة ومدعي عام الاستئناف ولا يخفى ان هذه الطريقة ضمن لحفظ حقوقه الحق

اما منيب وضع مثل هذا القانون هو ان قسماً كبيراً من الاهالي احتجوا على ان اراضهم عدت معلولة في زمن الحكومة التركية لعدم زراعتها مع انهم كانوا مثابرين على زراعتها قبل اعطاء قرار المعلولة بشأنها وحتى بعد اعطاء القرار بفتحها كما وانهم لم يزالوا يزعمونها حتى يومنا هذا لذلك رأينا من المناسب ان يشتروا امام اللجنة اهم يزعمونها لثلاث سنوات خلال الخمس سنوات التي سبقت طلب مند التصرف بدلاً من ان يشتروا انهم قد زرعوها نفس الارض كل سنة لمدة الثلاث سنوات المذكورة في المشروع

نظمي بك : ارجو ان توضح لنا كيفية الاثبات امام اللجنة

ابراهيم بك : بالطريقة التي نفع بها اللجنة وبسائر الادلة الممكنة كان بعض الاخوات المحترمين اتقوا في اللجنة عند عدم امكان اثبات الطالب مدعاء عليه مراجعة المحكمة ولكن خوفاً من عدم وجود قيود رسمية رجحنا الاثبات لدى اللجنة

نظمي بك : ليس للقناعة حدود ؟

ابراهيم بك : هل تريد ان تقول ان الاثبات يجب ان يكون بقيود التسجيل او الشهادات

نظمي بك : نعم في الشهادات

ابراهيم بك : هذا شيء لا امره

نظمي بك : ارى اتباع الطرق المرددة لدى الحاكم

ابراهيم بك : تريد اتباع الطرق التي يقام عندها اي دينة لانها دينة رسمية

شمس الدين بك : فتاعة الهاكم بنظرنا خير من فتاعة اللجان ، لهذا ارجع ان يكون الاليات لدى الهاكم

عوده بك : لماذا فعلوا الناس ثقافات حماكة واجور عماديه ومصاريف كغلاء وغير ذلك بينا هنا نجد كل التسييلات في مراجعة اللجان

شمس الدين بك : ولكن اذا كانت اللجنة لا تقر ورق
نظمي بك : لو فرضنا ان اللجنة ادعت ان الارض المطلوبة مقيدة بدائرة التسجيل ولم تسمح للجنة ؟ ماذا تصنع حينئذ ؟

ابراهيم بك : حينئذ يرجع الى لجنة تفسير القوانين

شمس الدين بك : التي فسرت القانون الاساسي ؟

ابراهيم بك : نعم التي فسرت القانون الاساسي

شمس الدين بك : لو جعلنا حق تمييز قرارات اللجان

ابراهيم بك : لا لزوم لذلك

شمس الدين بك : ولكن نحن خربنا رجال لجان حكومتنا

عوده بك : هذه الطريقة تودي الى مصاريف زائدة

رفيقان باشا : مارأيكم في غور اين عدوان وراضي حدين جازي اتمه محاولة ليجرد عدم زراعة قسم منها لاتخاذها مرعى للحيوانات ؟

عوده بك : ان الاراضي التي تدفع الاموال الاميرية بصورة مقطوعة لاتستعمل وتولت تحت مائة الفين حسب قوانين جميع العالم ، وان كل اراضي العالم تخزني على اقدام الزراعة والفلاحة والمرعى والاستراحة

نظمي بك : انا اري ان احلاق كيفية الاليات الى اللجنة مما يحدث مشكلات فتدوى الى ان يكون هذا القانون لا شيء لاني اتمتت من معالي مقرر اللجنة انه لا يريد ان يمنح الاليات التصرف في الارض بينة شخصية والمقصود ان يترك الامر الى تقدير اللجنة

فماذا يمكننا ان نقول الى اللجنة غدا قبل منا البينة الشخصية فيما اذا كانت ان الاصول تتبع حتى اليوم امام الهاكم لا يجوز امتناع البينات الشخصية . اءاذا كان هناك نص في اعطاء التصرف حق التصرف فيجب ان تنص على قبول جواز امتناع البينة الشخصية بصورة تقنع معها اللجنة من صحة الشهادات وعدل الشهود ولماذا تقترح ان يضاف الى الفقرة من المادة (٣) ما يأتي :

(بينة شخصية لبينات اخرى) حتى يتسنى لاي كان ان يرغب اللجنة على قبول البينات الشخصية . اءاذا لم تنص على ذلك صراحة فلا شك ان اللجنة ستقبل لاجب امتناع البينات الشخصية عند سداد التمثيلك . فارجو ان يوضع اقتراحي بالرأي

ابراهيم بك : من الاصول تتبع ان توضع الصيغة للمادة القانونية التي قبلها اللجنة ثم الاقتراحات لتقديمها لها من الاعضاء الكرام
فخامة الرئيس : هكذا صاعلى

شمس الدين بك : نحن لم نرفض المادة بكاملها بل احد الاعضاء الكرام اقترح ان نضم اليها جملة مفيدة

نظمي بك : نعم نعموا صيغة اللجنة

فخامة الرئيس : اضع المادة الثالثة التي اقترتها اللجنة هل توافقون عليها ؟

فرفض للجلسة قبلها بالاكثرية
فخامة الرئيس : اضع الان اقتراح نظمي بك عبد الحمادي القاضي باضافة جملة (بينة شخصية او بينات اخرى) الى آخر الفقرة الاولى من المادة الثالثة

قوافق المجلس على قبول إضافة الجلة المذكورة

نظمي بك : واقترح أيضاً بإيديي الرئيس أن تضاف جملة (على أن ذلك لا يجرمه حق مراجعة المحاكم) على آخر الفقرة الثالثة من المادة الثالثة

فضامة الرئيس : اضم الاقتراح الثاني لنظمي بك بالرائي

غوده بك : رأيت أن حضرة الزميل نظمي بك يقترح فتح باب المحاكم عند عدم ثبوت حق الطالب لدى اللجنة المحلية ، على أمل أنه ضمن الحقوق الناس فلو سلمنا معه جدلاً وجعلنا للمحاكم حق النظر في قرارات اللجان المحلية في هذا القانون وفرضنا أن اللجنة المحلية أو المركزية قررت رفع المحاولة واعطت سنداً بذلك لصاحب الأرض ولم تقنع بمنزل الجزية ، وقام الدعوى كما هو معلوم بدون رسوم وفتقات ، فإذا تكون حالة الشخص الذي أعطى له قرار التملك لا يكون هذا الشخص معزاً لحمايات طويلة ابتدائية واستثنائية ولا يجوز حملين وفتقات الكشف ، وليس هذا ضمن مصلحة الناس أن يروا أمامهم لجنين متخفين دون أن يكفوا دفع بارقة الفرد ولذلك أرى أن فتح باب المحاكم على مصرعيه في أمور تقرير مصير الأراضي الاميرية معناه سد باب الانتفاع من هذا القانون والرجوع الى الحالة القديمة التي تقضي على صاحب المصلحة بنفقات باهظة

نظمي بك : اقترح يا فضامة الرئيس أن تضموا اقتراحي بالرائي

فضامة الرئيس : اضم الآن اقتراح نظمي بك القاضي بإضافة جملة (على أن ذلك لا يجرمه حق مراجعة المحاكم) على آخر الفقرة الثالثة من المادة الثالثة

قوافق المجلس على قبولها كما عدلت

فضامة الرئيس : اضم الآن المادة الثالثة المعدلة بجموعها بالرائي

قوافق المجلس على قبولها بالرائي

أبراهيم بك : المادة الرابعة (١) عندما يتعلق تقرير لجنة الأراضي المحلية أو تعييناتها بأراضي لا تتجاوز مساحتها عشرة دونات وترفع تقاريرها وتوصيتها الى مدير الأراضي لبيت بها ومدير الأراضي أن يمنع حق التصرف لمكذا أرض إذا رأى ذلك موافقاً مع مراعاة الشروط المبينة في المادة الخامسة من القانون الأصلي

(٢) توشياً للقرض المقصود من المادة السادسة من القانون الأصلي يقوم قرار مدير الأراضي بموجب هذه المادة مقام قرار المجلس التنفيذي

(٣) لمدير الأراضي مثل الصلاحية الممنوحة للمجلس التنفيذي بقتضى احكام المادة السابعة من القانون الأصلي في إلغاء حق إعطاء تصرف منح بقتضى احكام هذه المادة إذا لم يدفع بدل المثل

شمس الدين بك : اشرحو لنا يا معالي الوزير المادة الخامسة الموجودة كراهي الفقرة الأولى

أبراهيم بك : نحن وضعنا هذه المادة بقصد تسهيل أمور الأهالي لا لاجل الصعوبات فإذا لم يرق لكم ذلك فافعلوا ما تشاءون

محمد بك الانسي : أرجو بيان الأسباب التي دعت لوضع هذه المادة

أبراهيم بك : السبب الوحيد هو التسهيل كما عرضت

توفيق بك : الفكرة التي ابتدأها أبراهيم بك حقيقة لتسهيل لتسهيل لمصالح الناس ولكن الملاحظة التي ابتدأها الزميل شمس الدين بك وجهة لانه ربما كانت الشرة دونات تحتوي على اشجار واملوك بقيمة آلاف الجنيهات وعليه يمكننا توحيد الفكرتين على أن يقال إذا كانت الأرض لا تتجاوز مساحتها عشرة دونات بشرط أن لا تتجاوز قيمتها المائة جنيه

الانسي بك : يكفي مجموعها

توفيق بك : لا بأس

إبراهيم بك : أرجو من فخامة الرئيس وضع المصينة التي اقترحتها اللجنة بالرأي أولا

فخامة الرئيس : اضع المادة التي قبلتها اللجنة وقرأها عليكم إبراهيم بك هل توافقون عليها ؟

فرض المجلس قبولها بالأكثورية

فخامة الرئيس : إذا اضع الآن اقتراح السكرتير العام المقاضي بوضع صيغة (بشرط ان لا تتجاوز قيمتها الخمسين جنيها) قبل كلمة مشرة دونات الموجودة بالسطر الثاني من الفقرة الاولى للبادة الرابعة .

قبل المجلس اقتراح توفيق بك بالأكثورية

نظمي بك : اقترح وضع كلمة (على) بدلا من لفظة (لمدير) الموجودة في نهاية السطر الثاني من الفقرة الاولى للبادة الرابعة .

فخامة الرئيس : هل توافقون على اقتراح نظمي بك ؟

توافق المجلس على جعل كلمة مدير الاراضي على مدير الاراضي

فخامة الرئيس : اضع الآن مجموع المادة الرابعة المصححة توافق عليها ؟

توافق المجلس على قبول المادة الرابعة المصححة بالأكثورية

المادة (٥) يلغى قانون قبول الادعاءات بشأن الاراضي الاجنبية لسنة ١٩٢٩ ويحل اذ لا يؤثر هذا القانون على شمولية اي عمل تم تنفيذه اجكاري

فخامة الرئيس : موافقين ؟

الاسي بك : كان حضرة الزميل رفيق باشا المقدم قدم اقتراحا بشأن تعديل قانون مصير الاميرية الذي نحن الان بصدد

وعلى ما علم ان الاقتراح المذكور كان يحتوي على نقاط جوهرية منها رقم الاشتغال في

المادة الثانية من قانون تقرير مصير الاراضي الاميرية وتشمله على جميع الاراضي المحولة بها في الاراضي المدورة اولا وايجاب اعطاء الاراضي الاميرية للتصرفين بما جانا به مرة لجان خاصة قوه لها المحكمة في كل مقاطعة وارجاع الاراضي التي شغلت من قبل المحكمة التركية باعتبارها محولة وكان لدى اصحابها اسناد تملك يكون بها كة ولا بدل ملل ؛ واعطاء الاراضي الاميرية التي لم تكن تحت تصرف الاهلين على الطالبين من اهالي شرق الاردن لفة بدل المثل ثانيا

والتصديق من ذلك حتى لاتبايع الغير سكان شرق الاردن كما بيعت الاراضي لمشروع روبرغ

تخلصا للمشاكل

ابراهيم بك : الاقتراح من رفيق باشا يحتوي على خمسة بنود واما فيما يتعلق بالاراضي الاميرية ويصا لاهالي بدل المثل هو موجود في قانون تقرير مصير الاراضي الاميرية .

توفيق بك : هل ما يقتره الان الزميل الاسي بك لم يراجع القانون في حين ان المادة التي يطلبها موجودة في قانون تقرير مصير الاراضي الاميرية لانه يميز الحكومة ان تعطي الاراضي

الاميرية لثاني بدل المثل فجاء الاخ بشي جديد غير موجود في قانوننا

الاسي بك : لقد جاء الاقتراح ورفيق باشا ان الاراضي توزع الطالبين من اهالي شرق

الاردن

ابراهيم بك : لا ازيد لوضع على هذه البعينة

فخامة الرئيس : موافقين على المادة الخامسة ؟

توافق المجلس على قبولها

نظمي بك : اقترح اضافة مادة (٦) على مواد هذا القانون حسب الاصول المتبع كما يأتي

فخامة الرئيس : موافقين ؟

قبل المجلس كادة سادية

فخامة الرئيس : اضع القانون بمجموعه موافقين عليه

توافق المجلس على مجموع القانون المذكور من ستة مواد

فخامة الرئيس : عندنا مشروع قانون الجمارك والمكوس

ابراهيم بك : المادة الاولى - يسى هذا القانون تعديل قانون الجمارك والمكوس لسنة ١٩٣٠ ويصل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

فخامة الرئيس : موافقين ؟

فوافق المجلس على قبولها .

ابراهيم بك : المادة الثانية - عدلت المادة الخامسة من قانون الجمارك والمكوس لسنة ١٩٢٦ (المعرف فيما يلي بالقانون الاصيل) على الوجه الآتي :

(١) تفرض رسوم الجمارك على البضائع المبنية في الترفقة وتحتوي على الاغنام والخيالة المبيتين في الترفقة المذكورة .

(٢) تستوفى رسوم الجمارك حسب القشة المبدول بها في اليوم الذي يتم فيه معاملات البيان وتعتبر معاملات البيان تامة عندما يصدق موظف الجمارك عليه ويحيلة لتسليم البضاعة

(٣) عندما تفرض الرسوم بموجب الوزن والمقياس فيحقق وزن البضائع او قياسها بحسب الاوزان والمقاييس المحفوظة لدى دائرة الجمارك والمكوس

(٤) عندما تفرض الرسوم على كمية او وزن او حجم او ثمن معين فتكون الرسوم بنسبة الكمية او الوزن او الحجم او الثمن الاكبر او الاصغر مالم يبين خلاف ذلك

(٥) عندما تباع بضاعة او تعبر بحجم او كمية اكبر من الحجم او الكمية الحقيقية فتحسب الرسوم بموجب تلك الكمية او الحجم الاكبر

(٦) من اجل تعيين مقدار الرسوم التي يجب دفعها بنسبة البضاعة تعتبر قيمة المراد - من البضاعة في محل شحنها او شرائها في يوم التخليص عليها مع اضافة اجرة النقل والتأمين والمولة (الكسبون) واية نفقات اخرى قد تكون صرفت على تلك البضائع قبل توريدها .

(٧) اذا ثبت للمدير عند تصديره بيع مصنع او سجاير انها مستخرجة جميعها او جزء منها من بيع مستورد وغير مصنع دفع عنه رسم الجمارك فيرد (٩) بالثمة من رسم الجمارك المذكور مع مراعاة الشروط التالية :

(أ) يجري التصدير بالصورة التي يبينها المدير .

(ب) على المصدر ان يثبت للمدير خلال ستة اشهر من تاريخ التصدير ان البيع وصل الى المكان الذي شحن اليه وجرى نقله فيه .

(٨) علاوة على الرسوم الجمركية المفروضة بهذا القانون يستوفى ١٠٠ ٪ بالثمة رسم معاينة فياي محل انشئت فيه نقطة جمرك للاحصاء ويفرض رسم المعاينة المذكور على قيمة جميع البضائع التي تدخل شرق الاردن ما عدا البضائع المعفاة من الرسوم الجمركية وفق احكام المادة (٤٣) من القانون الاصيل او الذبول او التعديلات التي ادخلت عليه .

نظمى بك : بما ان النظام الداخلي يوجب توزيع نسخ هذا المشروع على الاعضاء الكرام قبل ٢٤ ساعة وان نسخ هذا المشروع لم توزع علينا الا قبل بضع دقائق ارجو ارجاء البحث فيه للجلسة القادمة

فخامة الرئيس : موافقين على اقتراح لظمى بك ؟

فوافق المجلس على ارجاء البحث في قانون الجمارك والمكوس لجلسة اخرى

فخامة الرئيس : مواضيع الجلسة القادمة .

(١) الميزانية

(٢) مشروع تعديل قانون الجمارك والمكوس

وافقت الجلسة الساعة الخامسة على ان تكون الجلسة المقبلة يوم السبت الساعة (٣)

سكرتير المجلس التشريعي
عمر زكي